

سعادة السيد نديم خوري نائب الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

سعادة الدكتور جمال الدين جاب الله، الوزير المفوض ومدير ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة بجامعة الدول العربية

سعادة الدكتور اياد ابو مغلي، الممثل الاقليمي ومدير مكتب برنامج الامم المتحدة للبيئة في منطقة غربي اسيا

السيدات والسادة ممثلي هيئات الامم المتحدة، UNIDO و UNDESA

السيدات والسادة ممثلي منظمات المجتمع المدني الاقليمي والوطني

السيدات والسادة ممثلي البلدان العربية

سيدي صاحب السمو الملكي الامير الحسن بن طلال، رئيس هيئة مستشاري الأمم المتحدة حول قضايا المياه والصرف الصحي.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني بداية أن ارحب بكم أجمل ترحيب بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن وزير التخطيط والتعاون الدولي رئيس اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة والحكومة الاردنية في افتتاح اعمال المنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة والذي ياتي انعقاده في المملكة الاردنية الهاشمية بمبادرة كريمة من لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) وبالتعاون الوثيق مع كل من جامعة الدول العربية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة.

السيدات والسادة

لا يخفى على احد ان توقيت انعقاد هذا الاجتماع العربي يكتسي اهمية خاصة لسببين رئيسيين، الاول هو تعاظم الجهود الدولية وتسارع الخطى تحت مظلة الامم المتحدة للخروج بخطة تنموية دولية جديدة لما بعد

عام ٢٠١٥ تتضمن اهدافا محددة وقابلة للقياس محدودة العدد وذات طابع عملي للتنمية المستدامة، تنطبق في ان واحد على كل البلدان النامية والبلدان المتقدمة، وقادرة عن التعبير عن الظروف والخصائص والقدرات المتباينة للبلدان في نفس الوقت، بحيث تكون حجر الاساس للجهود التنموية العالمية على المدى البعيد واساسا للبرامج التنموية والتمويلية الدولية والاقليمية والوطنية في المستقبل. اما السبب الثاني فهو حاجة بلداننا الى التشاور والتباحث وتبادل وجهات النظر ازاء القضايا المطروحة على الصعيد الدولي بما يخص التنمية المستدامة، للتوصل الى موقف عربي موحد ينطلق من خصوصية منطقتنا العربية وقواسمنا المشتركة والتحديات التي نواجهه والامكانيات الهائلة التي تمتلكها بلداننا بحيث نسهم بصورة فاعلة في الجهود الدولية الهادفة الى اقرار اهداف للتنمية المستدامة في ابعادها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبصورة مماثلة لتلك الجهود التي قامت بها بلداننا قبيل انعقاد مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو ٢٠+) وما نجم عن ذلك من تقديم موقف عربي موحد ازاء القضايا التي كانت مطروحة على جدول اعمال ذلك المؤتمر.

السيدات والسادة

لقد جاء مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو ٢٠+) في عام ٢٠١٢، على الرغم من خيبة أمل المراقبين والخبراء والعديد من البلدان النامية والاقبل نمو بنتائج، تتويجا لعشرين عاما من العمل الدؤوب الذي قاده الامم المتحدة بهيئاتها المتعددة لتنسيق الجهود الدولية ورعاية العديد من المؤتمرات الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي ساعدت على تعزيز منابر الحوار الدولي وتبادل وجهات النظر والخبرات بين مختلف بلدان العالم وبصورة ساهمت في بناء رؤية دولية واضحة وقواسم مشتركة ازاء العديد من القضايا التنموية الدولية.

ومن هذا المنطلق، فقد كان مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو ٢٠+)، ثمرة جهود دولية طويلة الامد من التفاوض والتشاور المستمر وكانت نتائج ذلك المؤتمر تعبيرا جليا عن تلك الرؤية المشتركة لحكومات العالم ومنظماته الاهلية ومنظمات الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى . فقد جاءت الوثيقة النهائية لمؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة التي صدرت تحت عنوان " المستقبل الذي نصبو اليه" لكي تؤكد على كافة المقررات والاهداف والمبادئ التي رسمتها المؤتمرات الدولية منذ عام ١٩٩٢ وحتى عام

٢٠١٢، كما جاءت هذه الوثيقة التي توزعت على ثلاث وخمسين صفحة ومائتين وثلاثة وثمانين بنداً مراعية للظروف والخصائص والقدرات المتباينة لبلدان العالم في بلوغ التنمية المستدامة بإبعادها الثلاث، كما اكدت في خطوة متقدمة عن المؤتمرات السابقة على مفهوم الاقتصاد الاخضر كاداة ووسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وليس بديلا عنها مع التاكيد ايضا على أن العمل على ادخال هذا المفهوم الى حيز التطبيق العملي هو امر يتصل مباشرة بالظروف والخصائص والقدرات والاولويات الوطنية لكل بلد على حدا.

لقد جاءت نتائج مؤتمر (ريو +٢٠) كذلك لتبقي في الوقت عينه الباب مفتوحا امام دول العالم لمزيد من المشاورات في عدد من القضايا الرئيسية التي لم يحسم ذلك المؤتمر موقفه منها، ونتيجة لذلك انشأت الجمعية العامة للامم المتحدة الفريق الحكومي الدولي مفتوح باب العضوية المعني باهداف التنمية المستدامة من ثلاثين مقعدا يتقاسمها سبعون بلدا يمثلون المجموعات الاقليمية الخمس للامم المتحدة، من بينها ست دول عربية هي الامارات العربية المتحدة وتونس و الجزائر و مصر والمغرب والمملكة العربية السعودية. كما انشأت الجمعية العامة للامم المتحدة ايضا لجنة خبراء حكومية دولية مكونة من ثلاثين خبيرا من بينهم خبيرا من المملكة العربية السعودية للتشاور في وضع اليات تمويل محددة للتنمية المستدامة. وهاتين الاليتين تمضيان قدما اليوم، على طريق تحقيق الاهداف المنوطة بهما حيث وصل الفريق العامل المعني باهداف التنمية المستدامة الى اجتماعه العاشر الذي يناقش خلاله مقترحات تتعلق بتسع عشر مجالا يسعى الفريق الى وضع اهداف لها، في حين يستمر فريق الخبراء المعني بتمويل التنمية المستدامة بالعمل على ايجاد الصيغ المناسبة لتوفير التمويل الضروري لتحقيق اهداف التنمية المستدامة والاجندة التنموية العالمية الجديدة.

سيداتى وسادتى:

يشهد عالمنا اليوم تصاعد العديد من الازمات المالية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والانسانية التي باتت تهدد عملية استدامة التنمية بل وتندر بتراجع مستويات الانجاز التي تحققت في السنوات القليلة الماضية على طريق تحقيق الاهداف الانمائية للالفية في العديد من البلدان، بما في ذلك بعض بلداننا.

فغني عن القول ان تفاقم مشاكل الفقر وارتفاع نسب الامية وتزايد اعدد السكان وارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الشباب وتواضع معدلات النمو الاقتصادي بل وتراجعها في بعض البلدان وتزايد اعباء الديون

فضلا عن محدودية الموارد الطبيعية واستمرار عملية الاستغلال الجائر لهذه الموارد وتزايد حدة تأثير الازمات المالية والاقتصادية واسعار الغذاء والطاقة عالميا على بلداننا، علاوة على التأثيرات السلبية المتصاعدة لظاهرة التغير المناخي، تشكل جميعها عوامل ذات تأثيرات مركبة ومتداخلة تتفاعل فيما بينها لتؤثر على قدرات العديد من بلدنا في تحقيق اهدافها التنموية عامة واهداف التنمية المستدامة على وجه الخصوص. كما ان تفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي بل واستمرار الصراع المسلح في بعض البلدان وتزايد اعداد اللاجئين وخاصة في دول الجوار، ومحدودية الموارد المالية المخصصة لإدارة الجهود الحالية للتنمية؛ الأمر الذي اصبح يشكل سببا اخر يضاف الى العوامل المبينة أنفا لتراجع مستويات التنمية لدى بعض بلدان المنطقة، بل وتشكيل حالة من الضغط المتزايد على الموارد المحدودة اصلا بفعل تصاعد المشكلة الانسانية واستمرار تدفق اللاجئين الى الدول المجاورة.

الحضور الكرام

لقد اظهرت التقارير المعدة بما يخص الاهداف الانمائية للألفية الى التباين الواضح في تحقق هذه الاهداف بين بلداننا، بفعل تباين العوامل المبينة انفا من بلد الى اخر، كما ان العديد من بلدان المنطقة قد ساهمت في بناء موقفها الوطني ازاء الاجندة التنموية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥ بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، وكان الاردن من بين هذه البلدان التي اطلقت عملية تشاورية شاركت بها كافة مناطق المملكة وكافة الشرائح العمرية في المملكة، وحددت المجالات التي يراها الاردن ضرورية للعمل على وضع اهداف لها ضمن الاجندة التنموية العالمية تلك. وقبيل مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة قادت اللجنة الوطنية العليا للتنمية و المستدامة عملية تشاورية نتج عنها إقرار موقف وطني من الموضوعات التي كانت مدرجة على جدول اعمال ذلك المؤتمر. كما شارك الاردن الدول العربية الاخرى في صياغة موقف عربي من مؤتمر ريو، وذلك بالتعاون مع جامعة الدول العربية والاسكوا. واليوم تقوم اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة بمتابعة المشاورات الوطنية الهادفة الى تحديد رؤية المملكة ازاء اهداف التنمية المستدامة واليات التمويل المناسبة للتنمية المستدامة لنقل وجهة نظرنا الى المنابر الدولية التي تقود عملية التشاور في هذه الموضوعات.

وإذ نؤكد على التوصيات النهائية للاجتماع التحضيري الاقليمي العربي لجمعية الأمم المتحدة للبيئة الذي عقد في المنامة مؤخرا وخاصة ما جاء في مسودة مقترح اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا؛ وخاصة ما يتعلق بضرورة التوافق في اجتماعنا اليوم بدراسة الأهداف التالية : انهاء الفقر المدقع والجوع، خلق فرص عمل، توفير تعليم ذو نوعية عالية وتشجيع التعليم المستمر للجميع، تعزيز مقدره الفتيات والنساء وتحقيق مساواة في النوع الاجتماعي وتحقيق الحقوق الانسانية للمرأة، تحقيق حياة صحية، تأمين الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والطاقة وتشجيع الاستخدام المستدام للغذاء، توفير المسكن الجيد وخدمات البنية التحتية والمستوطنات البشرية، تأمين المجتمعات الآمنة والمؤسسات ذات الفعالية، وتطوير الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الأهداف المذكورة أعلاه.

كما نؤكد على اهمية الجهود التي قامت وتقوم بها بعض الدول العربية بما يخص تنفيذ مبادئ الاقتصاد الأخضر والاستهلاك والانتاج المستدامين (SCP) والتي تم التاكيد عليها في اجتماع المنامة كما نؤكد في هذا الخصوص على ما جاء في ذات الاجتماع على اهمية إطلاق المبادرات والطلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة توفير مزيد من الدعم في مساندة البلدان على وضع برامج عمل للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والاستهلاك والانتاج المستدامين.

ان تبادل الخبرات والتجارب بين بلداننا بفضل هذه الاجتماعات يشكل فرصة مهمة يمكن البناء عليها لتعزيز التعاون فيما بيننا، ومن هذا المنطلق، ارجو ان ابين لكم ان التجربة الاردني تتميز بملامح محددة طبعت مسيرة على طريق تحقيق التنمية المستدامة رغم شدة التحديات التي تواجه المملكة على صعيد شح الموارد المالية وندرة الموارد الطبيعية (المياه والطاقة) وتزايد الضغوط الناجمة عن تزايد اعداد اللاجئين، نقول رغم ذلك، تبنت المملكة خلال السنوات الثلاث الماضية نهجا للتحويل نحو الاقتصاد الاخضر، حيث اقر مجلس الوزراء مؤخرا تشكيل لجنة وطنية للاستثمارات الخضراء برئاسة وعضوية كل من وزارة الصناعة والتجارة التموين ووزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الطاقة والثروة المعدنية وجمعية البنوك الاردنية بالإضافة الى ممثل عن لجنة التنمية الاقتصادية في رئاسة الوزراء. كما تم اقرار انشاء وحدة في وزارة البيئة تعنى بالتنسيق بين كافة الوزارات في هذا المجال.

الحضور الكرام:

اسمحو لي من خلالكم ان اتقدم من الاسكوا بخالص الشكر على جهودهم الدؤوية في اطلاق العديد من الاجتماعات التشاورية خلال الفترات الماضية وما نتج عنها من تحديث لمباداة التنمية المستدامة العربية ووضع مقترح لخارطة طريق للاستثمارات الخضراء في منطقتنا العربية، واعداد مقترحات حول اهداف التنمية المستدامة التي تتوافق واوليات المنطقة العربية والتي سيتم عرضها عليكم خلال جلسات هذا المنتدى،،،

واخيرا وليس آخراً ارحب بكم مجددا في بلدكم الاردن واتمنى لاجتماعكم هذا ان يصل الى الاهداف المتوخاة منه وان تسهم نقاشاتكم خلال الايام الثلاث القادمة في بلورة موقف عربي موحد ومحدد من اهداف التنمية المستدامة والموضوعات الاخرى المدرجة على جدول اعمال هذا الاجتماع الذي من خلاله يمكن ايصال صوت المنطقة العربية الى كافة المحافل الدولية التي تعنى بهذه المجالات كي نكون فاعلين ومؤثرين في هذه المبادرات الدولية وبما يعكس الخصائص والتحديات والقدرات والفرص الكامنة في منطقتنا، كما اسمحوا لي ان اتقدم من خلالكم بالشكر لكافة الخبراء الدوليين الذين تحملوا عناء السفر كي يشاركوننا بخبراتهم المتعددة خلال اجتماعنا هذا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الدكتور طاهر لاضي الشخصشير

وزير البيئة

نائب رئيس اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة